



مخطوطة

تسهيل الطرقات في نظم الورقات

المؤلف

يحيى بن موسى بن رمضان (العمريطي)

لبسم الله الرحمن الرحيم

فأيد في الاستخارة حكي الشيخنا ابو عبد الله محمد بن القاضى
انه سمع من الشيخ علي الاطرشي هذه الاستخارة نافلا عن سيدي
احمد القزويني انها منسوبة للشيخ احمد زروق وذلك ان تصلي ركعتين
بالكافرون والاخلص وتصل على النبي صلى الله عليه وسلم مائة مرة وتستغفر
مائة مرة وتضع يدك على الطهيف وتنتظر في الوجه الايمن كم فيه من
الحبات والوجه الايسر كم فيه من الشينات فان غلبت الحبات على الشينات
فافعل والا فلا وان تساوت اعيدت وانما اعلمت

جت اثنتان لفرط فضي جهلي
ملت اعيش بينه خرفا
الحال عكس الحال دوما
بما هذي يجر كسخر هذا
تبي ليلته وتلك اخرى
ذاما شئت ان تحي احد
شش عز باوان لم تستطع
تم

٢
في ملك الله ملك الفقيه الامام
بن محمد بن احمد ١٢٥٥ هـ

(١)

هذا



سقى الله صبوا الفيت قرابي يحيى
فكم ينقون العلم صنت احسن
لحفة واللق مع شرح اصلا
ومنهج المشرك معتمد الفتيا
كذلك نشر الروض مع شرحه برحمة
واحسن نقون لطيف الدين والدين
فايدة
الملازم حجة الاسلام امام محمد الثاني والشيخنا
في الفقه رافع ويوي والا امام يعقوب امام الزمان
والشيخان في الحديث ينادي ومسلم في الصلاة امام
بكر وشيخي في الحديث ينادي ومسلم في الصلاة امام
عالي واسم ابني زكريا يحيى شرف النووي واسم ابني
عبد الكريم قنوي واسم ابني شرف النووي واسم ابني
القاضيان ابو الطيب وقاضي حسين والملازم شيخ الاسلام
قاضي زكريا وانتم اعلم
فايدة
بعضها الفطلب المصاحف باذن المكي تصفنا نقلا
والادون الفتي في العراق واشتم على النظر في اتفاق
وبالاسمي تجاه وجه جعله
فله الاجوب المفضل

انظر اسم النظم كاملا
في اول الورقة رقم ٥٦



مَعَ الصَّحِيحِ مُطْلَقًا وَالْفَاسِدِ
 فَالْوَجِبُ الْمَحْكُومُ بِالتَّوَابِ
 وَالتَّذَبُّبُ مَا فِي فِعْلِهِ التَّوَابُ
 وَلَيْسَ فِي الْمُبَاحِ مِنْ تَوَابٍ
 وَضَعِيظُ الْمَكْرُوهِ عَكْسُ مَا يَذَبُ
 أَمَا الصَّحِيحُ فَهُوَ مَا تَعَلَّقَا
 وَالْفَاسِدُ الَّذِي بِهِ لَمْ نَعْتَدِدْ
 وَالْعِلْمُ لَفْظٌ لِلْعَوْمِ لَمْ يَخْصْ
 وَعِلْمُنَا مَعْرِفَةُ الْمَعْلُومِ
 وَالْجَمَلُ قَدْ نَصَّوْرُ الشَّيْءِ عَلَى
 وَقِيلَ حَدُّ الْجَمَلِ فَقَدْ الْعِلْمِ
 بِبَسِيطَةٍ فِي حَوْمَاتِ الثَّرَى
 وَالْعِلْمُ أَيْ بِاضْطِرَارٍ يَحْضُرُ
 كَالْمُسْتَفَادِ بِالْحَوَائِصِ الْخَمْسِ
 وَالسَّخْرُ وَالْإِيضَارُ ثُمَّ التَّالِي
 مِنْ عَاقِدٍ هَذَا مِنْ أَوْ مِنْ عَابِدٍ
 فِي فِعْلِهِ وَالتَّرَكُّ بِالْعِقَابِ
 وَلَمْ يَكُنْ فِي تَرْكِهِ عِقَابٌ
 فِعْلًا وَتَرَكَ كَأَبْلٍ وَلَا عِقَابِ
 كَذَلِكَ الْحَرَامُ عَسَى مَا يَجِبُ
 بِهِ تَفُوزٌ وَعَتِيدٌ مُطْلَقًا
 وَلَمْ يَكُنْ بِنَاقِذٍ إِذَا عَقِدُ
 بِالْفِقْهِ مَقْنُونًا مَبْلِ الْفِقْهِ أَخْصُ
 أَنْ طَابَتْ لَوْ صِفِهِ الْمَحْقُومِ
 خِلَافِ وَصِفِهِ الَّذِي بِهِ عَلَا
 بِسَبِيطًا أَوْ مَرَّ كَمَا قَدْ سَمِيَ
 تَرْكِيبُهُ فِي كُلِّ مَا نَصَّوْرُ
 أَوْ بِالتَّيْسَابِ حَاصِلِ الْوَلَدِ
 بِالسَّمْرِ أَوْ بِالدَّوْقِ أَوْ بِالنَّصْرِ
 مَا كَانَ مَوْقُوفًا عَلَى اسْتِدْلَالِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 قَالَتِ الْفَيْزُ الشَّرَفُ الْعَمِيدُ بِنَبِيِّ
 التَّحْمَدِ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَظْهَرَ
 عَلَى لِسَانِ الشَّافِعِيِّ وَهُوَ نَا
 وَتَابَعْتُهُ النَّاسَ حَتَّى صَارَا
 وَخَيْرَ كِتَابِهِ الصِّغَارُ مَا سَمِيَ
 وَقَدْ سَيْلَتْ سَابِعًا فِي تَحْيِهِ
 فَلَمْ أَحِذْ عَمَّا سَيْلَتْ بَدَا
 مِنْ رَبِّهَا التَّوْفِيقُ لِلصَّوَابِ
 ذُو الْعَجْزِ وَالتَّقْصِيرِ وَالتَّقْصِيرِ
 عِلْمِ الْأَصُولِ لِلْوَرَى وَسَمَّيْنَا
 فَهُوَ الَّذِي لَهُ أَبْتِدَاءُ دَقِّ نَا
 كِتَابًا صِغَارِ الْحَجْمِ أَوْ كِبَارَا
 بِالْوَرَقَاتِ لِأَيَّامِ الْحَدَثِ
 سَمَّيْنَا بِالْحَيْضَةِ وَفَهْمِيهِ
 وَقَدْ شَرَعَتْ فِيهِ سَمَّيْنَا
 وَالنَّفْعُ فِي الدَّائِنِ بِالْكِتَابِ
 هَذَا أُصُولُ الْفِقْهِ
 هَذَا أُصُولُ الْفِقْهِ لَفْظُ الْعُقْبَا
 الْأَوَّلُ الْأَصُولُ ثُمَّ التَّالِي
 فَالْأَصْلُ مَا عَلَيْهِ غَيْرُهُ نَبِي
 وَالْفِقْهُ عِلْمٌ بِكُلِّ حُكْمٍ شَرْعِي
 وَالحُكْمُ وَاجِبٌ وَمَسْدُوبٌ وَمَا
 اللَّفْقَ بِنِ جُزْئِي قَدْ تَرَكْنَا
 الْفِقْهُ وَالْحِزَّةُ أَيْ مَقْرَدَانِ
 وَالْفَرْعُ مَا عَلَى سِوَاهِ يَنْبَغِي
 جَا بِاجْتِهَادٍ دُونَ حُكْمٍ قَطْعِي
 إِبْتِجَ وَالْمَكْرُوهُ مَعَ مَا حَرَّمَ

وَحَدُّ الْإِسْتِدْلَالِ أَلَّا تَجْتَلِبَ وَالظَّنُّ تَجْوِيزُ أَمْرَيْنِ وَالسُّكُّ تَجْوِيزُ بِلَا رُجْحَانِ وَالطَّرْفُ الرَّاحُجُ ظَنًّا يَسْمَا أَمَّا أُصُولُ الْفِقْهِ يَعْنِي بِالنَّظَرِ فِي ذَلِكَ طَرُقُ الْفِئَةِ أَعْرَاجُ الْجَمَلِ وَكَيفَ يُسْتَدَلُّ بِالْأُصُولِ	لَمَّا دَلِيلًا مُرْتَبِدًا لِمَا طَلِبَ مُرْتَجًا لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ لِوَأَحِدٍ حَيْثُ اسْتَوَى الْأَمْرَانِ وَالطَّرْفُ الْمَرْجُوحُ لِسَمَا وَهَمَا لِلْفَنِّ فِي تَعْرِيفِهِ وَالْمَعْتَبَرُ كَالْأَمْرِ أَوْ كَالنَّبِيِّ لِأَلِ الْمَفْصَلَةِ وَالْعَالِمُ الَّذِي هُوَ الْأُصُولِي
---	---

باب أصول الفقه

أَبَوُهَا عَشْرُونَ أَبَا سُردُ وَتِلْكَ أَقْسَامُ الْكَلَامِ ثَمَا أَوْحَصَ أَوْ مَبِينٌ أَوْ جَمَلٌ وَمُطْلَقُ الْأَفْعَالِ ثُمَّ مَا سَخِ كَذَلِكَ الْإِجْمَاعُ وَالْإِجْمَاعُ مَعَ كَذَلِكَ الْبِقْيَاسُ مُطْلَقًا لِعِلَلِهِ وَالْوَصْلُ فِي مَفْتٍ وَمُسْتَفِيٍّ عَمْدُ	وَفِي الْكِتَابِ كُلِّهَا سَتُورُ دُ أَمْرٌ وَنَجِيٌّ ثُمَّ لَفْظٌ عَمَّا أَوْ ظَاهِرٌ مَعْنَاهُ أَوْ مُؤَوَّلٌ حُكْمًا سِوَاهُ ثُمَّ مَا بِهِ التَّنْصِيحُ خَطَرٌ وَمَعَ إِبَاحَةٍ كُلُّ وَقَعِ فِي الْأَصْلِ وَالتَّرْتِيبُ لِأَدْلَةٍ وَهَكَذَا أَحْكَامُ كُلِّ مُجْتَمَعٍ
---	---

اقسام الكلام

اقسام الكلام

أَقْلَمًا مِنْهُ الْكَلَامَ رَكِبُوا كَذَلِكَ مِنْ وَفَعِلٍ وَحَرْفٍ وَجِدَلٍ وَقَسَمَ الْكَلَامُ لِأَنَّ خَبَارِ ثُمَّ الْكَلَامُ ثَانِيًا قَدْ انْفَسَمَ وَأَلْيَا إِلَى مَجَازٍ وَ إِلَى مِنْ ذَلِكَ فِي مَوْضُوعِهِ وَقِيلَ مَا أَقْسَامًا فَلَا تَهُ شَرْعِيٌّ ثُمَّ الْجَوَازُ مَا بِهِ تَجَوُّزٌ أ بِنَقِصٍ أَوْ زِيَادَةٍ أَوْ نَقْلِ وَهُوَ الْمُرَادُ فِي سُؤَالِ الْعَرَبِيَّةِ وَكَمَا زِيَادُ الْكَافِ فِي كَيْفِيَّةِ رَابِعًا كَقَوْلِهِ نَعَالِي	إِسْمَانِ أَوْ اسْمٌ وَفَعِلٌ كَأَنَّ كَبُوا وَجَاءَ مِنْ اسْمٍ وَحَرْفٍ فِي الْبَدَأِ وَالْأَمْرِ وَالتَّحْقِيقِ وَالْإِسْتِخْبَارِ الَّتِي تَمَّتْ وَ لِعَرْضِ وَ قَسَمَ حَقِيقَةً وَحَدُّهَا مَا اسْتَعْمَلَا يَجْرِي خِطَابًا فِي أَصْطِلَاحٍ قَدْ مَا وَاللُّغَوِيُّ الْوَضْعُ وَالْعَرَفِيُّ فِي اللَّفْظِ عَنِ مَوْضُوعِهِ تَجَوُّزًا أَوْ اسْتِعَارَةً كِنَقِصِ أَهْلِ كَأَنَّ فِي الذِّكْرِ دُونَ مَرِيَّةِ وَالْعَائِطُ الْمَنْقُولُ عَنْ مَحَلِّهِ يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ يَعْنِي مَا لَا
---	--

باب الامر

وَحَدُّهُ اسْتِدْلَالٌ عَاءُ أَمْرٍ وَاجِبٍ بِالْقَوْلِ مِنْ كَانَ دُونَ الطَّالِبِ
--

في سائر الفروع الشرعية	وفي الذي بدو به متنوعة
وذلك الاسلام والفروع	تصحيحها بدو به متنوعة

باب العام

وحدته لفظ يعمر كثيرا	من واحد من غير ما حصر به
من قولهم عمته بما سمي	ولتخصير الفاظه في اربع
الجمع والفرق المعرفان	باللوم كالكفار والانسان
وكل مبهم من الاسماء	من ذلك ما للشرط من جزاء
ولفظ من في عاقل ولفظ ما	من غيره ولفظ اي فيهما
ولفظ اين وهو اليك كان	كدامتى الموضوعي للزمان
ولفظ لا في النكرات ثم ما	في لفظ من اتى بها مستقما
ثم العموم اطلقت دعواها	في الفعل بل فيما جرى مجرا

باب الخاص

والخاص لفظ لا يعمر كثيرا	من واحد او عم مع حصر جرى
والقصد بالتخصيص حيثما حصل	مميز بعض جملة فيما دخل
وما به التخصيص اما متصل	كاسياتي انفا او منفصل

حيث القريته انتقت واطلغا	ببصغة افعل فالوجوب حقا
اباحة في الفعل او نذب فلا	لامع دليل دنا شرا على
يجمله على المراد منها	بل صرفة عن الوجوب حتما
ان لم يرد ما يقتضى التكرارا	ولم يفيد قورا ولا تكرارا
امربه وبالذي به يتم	والامر بالفعل المهم المنعم
وكل شيء الصلاة يفرض	كالامر بالصلاة امر بالوضوء
يخرج به عن عمدة الوجوب	وحيثما ان جاء بالمطلوب

باب النهي

بالقول ممن كان دون من طلب	تعريفه استذعاء ترك قدوة
من ضربه والعكس ايضا واقع	وامر بالشئ نهي ما نهي
والقصد فيما ان يباح ما وجد	وصيغة الامر التي صحت ترو
كدامتى والتوكيد وتكون ههنا	كالات والقصد منها الشوي

فصل

قد دخلوا الا الصبي والساهي	والمؤمنون في خطاب الله
والكافرون في الخطاب ادخلوا	وذا الجنون كلهم قد دخلوا



فَالشَّرْطُ وَالْمَقِيدُ بِالْوَصْفِ أَصْلٌ	كَذَلِكَ الْأَسْتِثْنَاءُ وَغَيْرُهَا أَنْفَصَلُ
وَحَدُّ الْأَسْتِثْنَاءِ مَا يَدْخُجُ	مِنَ الْكَلِمِ بَعْضُ مَا فِيهِ أَنْدَرُجُ
وَشَرْطُهُ أَنْ لَا يَرَى مُفْصِلًا	وَلَمْ يَكُنْ مُسْتَعْرِفًا لِمَا خَلَا
وَالنُّطْقُ مَعَ اسْمِجَاعٍ مِّنْ يُقَدِّرُ	وَقَصْدُهُ مِنْ قَبْلِ نَطْقِهِ بِهِ
وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنْ مُسْتَثْنَاءٌ	مِنْ جَنْبِهِ وَجَارٍ مِنْ سِوَا
وَجَزَانٌ يُقَدِّمُ الْمُسْتَثْنَى	وَالشَّرْطُ أَيْضًا لِيُظْهِرَ الْعَاقِبَى
وَيَجْمَلُ الْمَطْلُوقَ مَعَهَا وَحَدًّا	عَلَى الَّذِي بِالْوَصْفِ قَبْدًا
فَمَطْلُوقُ الْمُخَدَّرِ فِي الْإِيمَانِ	مُقَدِّمٌ فِي الْقَتْلِ بِالْإِيمَانِ
فَيَجْمَلُ الْمَطْلُوقَ فِي التَّخْدِيدِ	عَلَى الَّذِي قَبْدٌ فِي التَّكْفِيرِ
ثُمَّ الْكِتَابُ بِالْكِتَابِ خُصَّصُوا	وَسَنَةٌ بِسَنَةٍ تَخُصُّصُ
وَخُصَّصُوا بِالسَّنَةِ الْكِتَابَا	وَعَكْسُهُ اسْتَعْمَلُ بِكُنْ صَوْلَا
وَالذِّكْرُ بِالْإِجْمَاعِ مَخْصُوصًا	فَدَخَصَ بِالْقِيَاسِ كُلُّ مَخْمَا
بَابُ الْمَجْمَلِ وَالْمَبِينِ	
مَا كَانَ مَحْتَاجًا إِلَى بَيَانٍ	فَيَجْمَلُ وَضَائِقُ الْبَيَانِ
أَخَذَ أَجْرَهُ مِنْ حَالِهِ الْأَشْكَالِ	إِلَى التَّجْمَلِ وَإِضْجَاعِ الْحَالِ

لا

كَلْعَدْرِ وَهُوَ وَاحِدُ الْأَقْدَارِ	فِي الْحَيْضِ وَالطَّهْرِ مِنَ النِّسَاءِ
وَالنَّضْرُ عَدْفًا كُلُّ لَفْظٍ وَابْرِدُ	لَمْ يَجْمَلِ إِلَّا لِمَعْنَى وَاحِدٍ
كَعَدْرَايَتْ جَعْفَرًا وَقِيلَ مَا	تَأْوِيلُهُ تَنْزِيلُهُ فَلْيَعْلَمَا
كَالْأَسَدِ اسْمُهُ وَاحِدُ السِّبَاعِ	وَقَدِيرَى لِلرَّجُلِ الشَّجَاعِ
وَطَاهِرُ الَّذِي يُعْبَدُ مِنْ سَمِج	مَعْنَى سِوَى الْمَعْنَى الَّتِي وَضِعَ
وَالظَّاهِرُ الْمَدَّ كَوْرَحِبِّ اشْكَالِ	مَعْنُومَةٌ فَيَا لِلدَّلِيلِ أَوْ لَا
وَصَارَ بَعْدَ ذَلِكَ التَّأْوِيلِ	مُعْتَدًا فِي الْأَشْعِ بِالذَّلِيلِ

بَابُ الْأَفْعَالِ

أَفْعَالُ طَهَّ صَاحِبُ الشَّرِيعَةِ	جَمَعَهَا مَدْرُصِيَّةٌ بَدِ بَعَثَ
وَكُلُّهَا الْمَأْتِيُّ قُرْبَةً	وَطَاعَةً أَوْ لَا فَيُعْمَلُ الْعُرْبَةُ
مِنَ الْخُصُوصِيَّاتِ حَيْثُ قَامَا	دَلِيلُهَا كَوَصْلِهِ الصِّيَامَا
وَحَيْثُ لَمْ يَكُنْ دَلِيلُهَا وَجِبَ	وَقِيلَ مَوْقُوفٌ وَقِيلَ سَمَّجَتَ
فِي حَقِّهِ وَحَقِّنَا وَأَمَّا	مَنْ لَمْ يَكُنْ يُعْبَدُ يَسْمَى
فَأِنَّهُ فِي حَقِّهِ مَبَّاحٌ	وَيُعْمَلُ أَيْضًا لِنَابِحِ
وَإِنْ أَقْدَرُ قَوْلٌ غَيْرُهُ جَعِلَ	كَقَوْلِهِ كَذَلِكَ فَعْمَلٌ قَدْ فَعِلَ

وَمَا جَدَى فِي عَصْرِهِ ثُمَّ أَطْلَعُ عَلَيْهِ إِنْ أَقْدَرَ فَلَيْسَ بَخ	
بَابُ النِّسْخِ	
النِّسْخُ نَقْلُ أَوْ إِزَالَةُ لِمَا وَحَدُّهُ رَفْعُ الْخِطَابِ الْأَحِيقِ رَفْعًا عَلَى وَجْهِهِ أَيْ لَوْلَا إِذَا تَرَخَى عَنْهُ فِي الزَّمَانِ وَجَازَ نَسْخُ الرَّسْمِ دُونَ الْحَكْمِ وَنَسْخُ كُلِّ مِثْمَالٍ إِلَى بَدَلٍ وَجَازَ إِذَا كُنَّ ذَلِكَ الْبَدَلُ ثُمَّ الْكِتَابُ بِالْكِتَابِ يَنْسَخُ وَلَمْ يَجِدْ أَنْ يَنْسَخِ الْكِتَابُ وَذُو النَّوَائِرِ مِثْلُهُ نَسْخٌ وَاحْتَارَ قَوْمٌ نَسَخَ مَا تَوَاتَرَا	حَكَوهُ عَنْ أَهْلِ اللِّسَانِ فِيهَا ثُبُوتَ حُكْمٍ بِالْخِطَابِ السَّابِقِ لَكَانَ ذَلِكَ ثَابِتًا كَمَا هُوَ مَا تَعَدَّاهُ مِنَ الْخِطَابِ الثَّانِي كَذَلِكَ نَسْخُ الْحُكْمِ دُونَ الرَّسْمِ وَذُوِيهِ وَذَلِكَ تَحْقِيقُ حَصْلِ الْخَفِّ أَوْ أَشَدَّ فِيمَا قَدْ بَطَلَ كَسَنَةٌ لِسَنَةٍ نَسَخَ بِسَنَةٍ بَلْ عَكْسُهُ صَوَابٌ وَعَنْزِيَّةٌ بَعْضِيَّةٌ فَلَيْسَ يَنْسَخُ بَعْضُهُ وَعَكْسُهُ حَتَّى يَبْرَى
فَقَسَلُ فِي التَّعَارُضِ	
تَعَارُضُ النُّطْقَيْنِ فِي الْحُكْمِ	بَابُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ

الاعوم

أَمَّا عَوْمٌ أَوْ حُصُوصٌ فِيهِمَا أَوْ كُلُّ نَطْقٍ فِيهِ وَصَفٌ مِنْهُمَا كُلٌّ مِنَ الْوَصْفَيْنِ مِنْ وَجْهِ ظَاهِرٍ	أَمَّا عَوْمٌ أَوْ حُصُوصٌ فِيهِمَا أَوْ فِيهِ كُلٌّ مِنْهُمَا وَبَعْضُهُمَا فَالْجَمْعُ بَيْنَ مَا تَعَارَضَا هَاهُنَا وَحَيْثُ لَا إِفْكَانَ فَالتَّوَقُّفُ فَإِنْ عَلِمْنَا وَقْتِ كُلِّ مِنْهُمَا وَحُصُوصًا فِي الثَّلَاثِ الْمَعْلُومِ وَفِي الْآخِرِ شَطْرَ كُلِّ نَطْقٍ فَأَحْضُضْ عَوْمٌ كُلُّ نَطْقٍ مِنْهُمَا
فِي الْأَوَّلِينَ وَاجِبٌ أَنْ أَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ نَارِيحٌ كُلٌّ يَعْرِفُ فَالثَّانِي نَارِيحٌ لِمَا تَقَدَّمَا بِذِي الْحُصُوصِ لَفْظِ ذِي الْعَوْمِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَاكِمٌ ذَلِكَ النُّطْقِ بِالضَّرِيحِ مِنْ قِسْمِيهِ وَاعْرِضْهَا	
بَابُ الْأَجْمَاعِ	
هُوَ اتِّفَاقُ كُلِّ أَهْلِ الْعَصْرِ عَلَى اعْتِبَارِ حُكْمٍ أَمْرٍ قَدْ حَدَّثَ وَاجْتَمَعَ بِالْأَجْمَاعِ مِنْ ذِي الْأَمْرِ وَكُلُّ أَجْمَاعٍ فَحْجَةٌ عَلَى ثُمَّ انْفِرَاضُ عَصْرِهِ لَمْ يَشْتَرَطْ وَلَمْ يَجْزِ لِأَهْلِيهِ أَنْ يَرْتَجِعُوا إِلَّا عَمَلُ الثَّانِي فَلَيْسَ يَمْتَنِعُ	أَيُّ عُلَمَاءِ الْعِقَبِ دُونَ نَكِيرٍ شَرَعًا كَحَدِيثِ الصَّلَاةِ بِأَلْحَدِيثِ لِاعْتِبَارِهَا إِذْ حُصِّصَتْ بِالْعِصْمَةِ مَنْ تَعَدَّاهُ فِي عَصْرِ أَشَدَّ أَيْ فِي انْفِقَادِهِ وَقِيلَ مُشْتَرَطٌ

وَيُعْتَبَرُ عَلَيْهِ قَوْلُ مَنْ وُلِدَ	وَصَادَ مِثْلَهُمْ فَقِيهًا مُتَّجِمًا
وَيُجْمَلُ الْإِجْمَاعُ بِالْأَقْوَالِ	مِنْ كُلِّ أَهْلِهِ وَبِالْأَفْعَالِ
وَقَوْلُ بَعْضِ حَيْثُ بَأْتِيَهُمْ فَعَلٌ	وَبِالنِّسَابِ مَعَ سُلُوكِهِمْ حَصَلُ
لَهُ الصَّحَابِيُّ قَوْلُهُ مِنْ مَذْهَبِهِ	عَلَى الْحَدِيثِ فَقَطُّ الْإِجْتِمَاعُ بِهِ
وَفِي الْقَدِيمِ حُجَّةٌ لِمَا وَرَدَ	فِي حَيْثِهِمْ وَضَعْفُهُ فَلَمْ يَرِدْ

بَابُ الْأَخْبَارِ

وَالْخَبْرُ اللَّغْظُ الْمَفِيدُ الْمُحْتَمِلُ	صِدْقًا وَقَلْبًا بِأَمْنِهِ نَوْعٌ قَدْ قُبِلَ
تَوَاتُرًا لِلْعِلْمِ قَدْ أَقَادَا	وَمَاعَدَاهُ هَذَا الْعَبْرُ أَحَادًا
فَأَوَّلُ النَّوْعَيْنِ مَا رَوَاهُ	جَمْعٌ لَنَا الْمِثْلِيَّةِ عِزَاهُ
وَهَكَذَا إِلَى الَّذِي عَنْهُ الْخَبْرُ	لَا بِأَجْمَادِ بَلْ سَمَاعٍ أَوْ تَنْظُرِ
وَكُلُّ جَمْعٍ شَرْطُهُ أَنْ يَسْمَعُوا	وَالْكَذِبُ مِنْهُمْ بِالتَّوَالُفِ يُنْتَجِعُ
فَأَيْنَمَا الْأَحَادُ يُوجِبُ الْعَمَلُ	لَا الْعِلْمُ لَكِنْ عِنْدَهُ الظَّنُّ حُصِّلَ
بِمُرْسِلٍ أَوْ مُسْتَدٍّ قَدْ قَسِمَا	وَسَوَى بَأْتِي ذِكْرُ كُلِّ مِنْهُمَا
فَحَيْثُ مَا بَعْضُ الرَّأْيِ يُفْقَدُ	فَمُرْسِلٌ وَمَاعَدَاهُ مُسْتَدٌّ
لِلْإِحْتِيَاجِ صَاحِبُ لَا الْمُرْسِلُ	لَكِنْ مَرْسِلُ الصَّحَابِيُّ يُقْبَلُ

كذا سعيد

كَذَا سَعِيدُ ابْنِ الْمُسَدِّبِ أَقْبَلَا	فِي الْإِحْتِيَاجِ مَا رَوَاهُ مُرْسَلًا
وَالْحَقْوَابُ الْمُسْتَدُّ الْمَعْنَعَانَا	فِي حُكْمِهِ الَّذِي لَهُ تَبَيَّنَا
وَقَالَ مَنْ عَلَيْهِ شَيْخُهُ قَرَا	حَدِيثِي كَمَا يَقُولُ أَخْبَرَا
وَلَمْ يَقُلْ فِي عَكْسِيهِ حَدِيثِي	لَكِنْ يَقُولُ رَوَاهُ أَخْبَرْتِي
وَحَيْثُ لَمْ يَقْرَأْ وَقَدْ اجْتازَهُ	يَقُولُ قَدْ أَخْبَرْتِي اجْتازَهُ

بَابُ الْقِيَاسِ

أَمَّا الْقِيَاسُ فَهُوَ رَدُّ الْفَرْعِ	لِلْأَصْلِ فِي حُكْمٍ مَحْبُوحٍ شَرْعِي
إِلَى جَامِعَةٍ فِي الرُّكُومِ	وَالْيُعْتَبَرُ فَلَا نَشَأُ فِي الْأَسْمِ
إِلَى أَضْيَغُهُ أَوْ دِلَالَتِهِ	أَوْ شَبِيهِ ثُمَّ اعْتَبَرَ بِأَحْوَالِهِ
أَوْ لَهَا مَا كَانَ فِيهِ الْعِلَّةُ	مُوجِبَةً لِلْحُكْمِ مُسْتَقْبَلَةً
فَضَرَبَهُ لِلْوَالِدَيْنِ مُتَّبِعٌ	كَقَوْلِ أَفٍ وَهُوَ لَا يَذَامُنُغُ
وَالثَّانِي مَا لَمْ يُوجِبِ التَّقْيِيلُ	حُكْمًا بِهِ لَكِنَّهُ دَلِيلُ
فِي سَدِّ لُحُوقِ التَّظْهِيرِ الْمَعْتَبَرِ	شَرْعًا عَلَى تَظْهِيرِهِ فَلْيُعْتَبَرِ
كَقَوْلِنَا مَا لِلصَّبِيِّ تَلَزُمُ	زَكَاتِهِ كَمَا لَخِ ابْنِ اللَّتَمُو
وَالثَّلَاثُ الْفَرْعُ الَّذِي تَرَدَّدَا	مَا بَيْنَ أَصْلَيْنِ أَعْبَارًا وَوَجَدَا

فليتحقق بآية ذنبن أكثرًا	من غيره في وصفه الذي يرى
فياحق الرقيق في الأيلاف	بالمال لا بالحر في الأوصاف

فصل

والشروط في القياس كون الفرع	مناسبًا لأصله في الجموع
بأن يكون جامع الأمرين	مناسبًا للحكم دون ما بينهما
وكون ذلك الأصل ثابتًا بما	يوافق الخصمتين في رأيهما
وشرط كل علة أن نظير ذلك	في كل معلولاتها التي ترد
لها تنقيص لفظ ولا معنى فلا	قياس في ذات انتقاص شيئا
والحكم من شرطه أن يتبعها	علته نفيًا وإثباتًا معًا
فهي التي له حقيقة تجلب	وهو الذي لها ذلك تجلب

باب الخطر والاباحه

لاحكم بعد بعثة الرسول	بل بعد ما يقتضي الدليل
والأصل في الأشياء قبل الشرع	تحريمها لا بعد حكم شرعي
بل ما أحل الشرع حللناه	وما نأخذ حرمناه
وحيث لم نجد دليل حل	شرعًا تمسكنا بحكم الأصل

سنتصحين الأصل لاسيواه	وقال قوم عند ما قلنا
أي أصلها التحليل إلا أن ورد	تحريمها في شرعنا فلا يرد
وقيل إن الأصل فيما ينفع	جوارحه وما يضرب بمنع
وحد الاستصحاب أخذ المحمدا	بالأصل عن دليل حكم قد قعد

باب ترتيب الأدلة

وقدموا من الأدلة الحديث	على الحقي باعتبار العمل
وقدموا منها مقييد العليم	على مقييد الظن أي بالحكم
والنطق قد مر عن قياسه	وقدموا جلته على الحقي
الأمع الخصوص والعموم	فليوث بالخصيص لا التعميم
وإن يكن في النطق من كتاب	أو سنة نعيير الاستصحاب
فالنطق حجة إذا أو الأ	فكن بالاستصحاب مسئلة

باب صفة المفتي والمستفتي

والشروط في المفتي اجتاده وهو أن	يعرف من أي الكتاب والسنة
والفتية من فروعه الشواهد	وكل ماله من القواعد
مع ما به من القواعد التي	تقدرت ومن خلاف مثبتة

سنتصحين

وَالْحَوِّ وَالْأَصُولِ مَعَ غَيْرِ الْأَدَاءِ	وَاللُّغَةِ الَّتِي آتَتْ عَنِ الْعَرَبِ
قَدَّرَ إِيَّاهُ يَسْتَنْبِطُ الْمَسَائِلَ	بِنَفْسِهِ لِمَنْ يَكُونُ سَأَلًا
مَعَ عَلَيْهِ التَّفْسِيرُ فِي الْآيَاتِ	وَفِي الْحَدِيثِ حَالَةَ الرُّوَاةِ
وَمَوْضِعَ الْإِجْمَاعِ وَالْخِلَافِ	فَعَلِمَ هَذَا الْقَدْرَ فِيهِ كَأَنَّهُ
وَمِنْ سُرُوطِ السَّائِلِ السُّتْفِي	أَنَّ لَا يَكُونُ عَالِمًا كَالْمُعْتَبَرِ
فَحَيْثُ كَانَ مِثْلَهُ مُجْتَمِعًا	فَلَا يَجُوزُ كَوْنُهُ مُقَدِّمًا

فَرَعٌ

تَعْلِيدُهَا قَبُولُ قَوْلِ الْعَائِلِ	بِغَيْرِ ذِكْرِ حُجَّةٍ لِلْسَّائِلِ
وَقِيلَ بَلْ قَبُولُنَا مَقَالَهُ	مَعَ حَصْلِنَا مِنْ أَيْنَ ذَلِكَ قَالَهُ
فِي قَبُولِ قَوْلِ طَهِّ الْمَصْطَفَى	بِالْحُكْمِ تَعْلِيدُهُ بِإِلْحَاقًا
وَقِيلَ لِأَنَّ مَا قَدَّ قَالَهُ	حُجَّتُهُ بِالْوَجْهِ قَدَّ اتَى لَهُ

بَابُ الْإِحْتِيَادِ

وَحَدَّثَهُ أَنْ يَبْدُلَ الَّذِي اجْتَهَدَ	بِمُجَاهِدَةٍ فِي نَيْلِ أَمْرٍ قَدْ قَصَدَ
وَلَيْتَسَمَّ الْأَسْوَابِ وَخَطَا	وَقِيلَ فِي الْفُرُوعِ يُبْتَعِ الْخَطَا
وَفِي أَصُولِ الدِّينِ ذَا الْوَجْهِ	أَزْفِيهِ تَصَوُّبٌ لِأَبْوَابِ الدِّعَى

من النصارى

مِنَ النَّصَارَى حَيْثُ كُفِّرُوا تَلْتُوا	وَالزَّاعِمِينَ أَنَّهُمْ لَنْ يُبْعَثُوا
أَوْ لَا يَدْرُونَ رَبَّعَهُم بِالْعَيْنِ	كَذَا الْجَوْسُ فِي الدِّعَا الْأَصْلِي
وَمَنْ أَصَابَ فِي الْفُرُوعِ يَعْطَى	أَجْرَيْنِ وَأَجْعَلْ بِنُصْقِهِ مَنْ أَخْطَا
لِمَا دَرَوَا عَنِ النَّبِيِّ الْهَادِي	فِي ذَلِكَ مِنْ تَقْسِيمِ الْإِحْتِيَادِ
وَتَمَّ تَنْظُمُ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ	أَيَّانَهَا فِي الْعَدَدِ دَرَسَتْ حِكْمَتَهُ
فِي عَامِ طَاءٍ ثُمَّ طَاءٍ ثُمَّ فَا	ثَانِي رُبَيْعٍ شَهْرٍ وَضِعَ الْمَصْطَفَى
فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى أَمْنِهِ	ثُمَّ صَلَاةُ اللَّهِ مَعَ سَلَامِهِ
وَعَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ	وَجِزِيهِ وَكُلِّ مُؤْمِنٍ بِهِ

وقدمت هذه المنظومة المبادكة الشريفه باسم الفقيه عبد
 بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد ربه بن محمد بن
 الجمعة ثامن يوم من شهر صفر سنة ٨٢٠ على يد
 الأقل كبير الخطا والزلا الملقب بالوجه
 ربه الغفار محمد بن أبي بكر بن
 محمد بن محمد بن الفارغاني
 له ولو الدية إنك كريم
 ستار

وتبعها نهاية التدبير نظم حياية القريب الشيخ الفاضل شرف الدين بن نور الدين
 العمري الشافعي الأزهرى رحمه الله تعالى ونفع بهما علوم في الدنيا والآخرة آمين

